الاحتلال يعتقل محافظ القدس

الرئاسة الفلسطينية تندد بقرار إسرائيل الاقتطاع من مستحقات الضرائب

«وكالات» : ندد الرئاسة الفلسطينية الأحد، بقرار إسرائيل الاقتطاع من أموال الضرائب الفلسطينية بدعوى «دعم الإرهاب».

وقال الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية إن «قرار الحكومة الإسرائيلية خصم 600 مليون شيكل من أموال المقاصة، مرفوض ويشكل قرصنة وسرقة لأموال شعبنا الفلسطيني».

وأضاف أبو ردينة أن القيادة الفلسطينية «تؤكد رفضها القاطع لهذا القرار الخطير، ولن يؤدي إلى أي نتيجة لأن حقوق اسرانا الابطال لن تمس مهما كانت الضغوط، ولن نقبل بان يقطع قرش واحد من اموال أبطال الشعب الفلسطيني الذين حملوا راية الحرية، من أجل القدس وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة».

وشدد على أن هذا القرار «غير مسؤول ومخالف للقانون الدولي، وعلى المجتمع الدولي الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف مثل هذه الإجراءات الاستفزازية والغائها، لأن القرار بمثابة سرقة واضحة لأموال الشعب الفلسطيني».

اجتماع للرئاسة الفلسطينية

وختم الناطق باسم الرئاسة قائلاً إن المطلوب من الحكومة الاسرائيلية الآن مراجعة مواقفها وقراراتها «حتى لا تصل الأمور إلى طريق خطير ومسدود».

وتعمد إسرائيل إلى خصم مبالغ سنوية من أموال الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وذلك صرفها كرواتب لأهالي الأسرى والقتلى الفلسطينيين.

من جهة أخرى حذرت الحكومة الفلسطينية أمس الاثنين، من تفاقم أزمتها المالية بفعل قرار إسرائيل الاقتطاع مجدداً من أموال الضرائب الفلسطينية بدعوى «دعم الإرهاب».

وقال رئيس الحكومة محمد اشتية في مستهل الاجتماع الأسبوعي لها في رام الله، إن قرار الحكومة الإسرائيلية خصم مبلغ 600 مليون شيكل (الدولار الأمريكي يساوي 3.4 شيكل) من أموال الضرائب الفلسطينية «جائر وغير قانوني».

وأضاف اشتية أن القرار «يعد قرصنة ويضيف إلى أزمتنا المالية بعدا آخر، لكنه لن يثنينا عن الالتزام تجاه عائلات الأسرى والشهداء».

وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) قرر خصم 600 مليون شيكل من مستحقات الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن المبلغ يساوي مجموع الأموال التي حوّلتها السلطة الفلسطينية، العام الماضي، إلى الأسرى الفلسطينيين في سجون إسرائيل وعائلاتهم، على أن يتم خصمه من خلال 12 دفعة.

وعقب ذلك طالبت الرئاسة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية بمراجعة مواقفها وقراراتها «حتى لا تصل الأمور إلى طريق خطير ومسدود».

من ناحية أخرى أفادت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) بأن قوات إسرائيلية اعتقلت أمس الإثنين عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» محافظ القدس بالسلطة الفلسطينية عدنان غيث.

وذكرت الوكالة أن القوات اقتحمت منزل غيث في بلدة سلوان جنوب القدس وفتشته وعبثت بمحتوياته، قبل اعتقاله.

يُذكر أن غيث كان قد اعتقل من قبل القوات الإسرائيلية أكثر من 17 مرة منذ توليه منصبه.

عون يتحدث عن تهيئة الظروف لانتخاب رئيس جديد

الرئيس اللبناني خلال احتفال عيد الجيش

بيروت – «وكالات» : قال الرئيس اللبناني ميشال عون أنه وسط «هذا الكم من التحديات والمواجهات، لا يزال لبنان من من دون حكومة على الرغم من مضي نحو شهرين ونصف الشهر على بدء ولاية المجلس النيابي الجديد».

وأضاف في كلمة له في الاحتفال بعيد الجيش أنه من موقعه، «وانعكاسا لتحملي لمسؤولياتي الدستورية، أجدد التأكيد على أنني، وكما التزمت اجراء الانتخابات النيابية، سأعمل بكل ما أوتيت من قوة، من أجل توفير الظروف المؤاتية لانتخاب رئيس جديد يواصل مسيرة الإصلاح الشاقة التي بدأناها».

وتابع «هذا الإنجاز الوطني لا يتحقق إلا إذا تحمل مجلس النواب الجديد، رئيساً وأعضاء، مسؤولياته في اختيار من يجد فيه اللبنانيون الشخصية والمواصفات الملائمة لتحمل هذه المسؤولية. آمل ألا يكون مصير الانتخابات الرئاسية مماثلاً لمصير تشكيل الحكومة الجديدة، التي لم تتوافر لها حتى الساعة المقومات والمعايير الضرورية، لتكون حكومة فاعلة وقادرة على القيام بمسؤولياتها حاضرا ومستقبلا».

من ناحية أخرى قال آموس هوكشتاين المسؤول الأمريكي الذي يتوسط في نزاع حدودي بحري بين لبنان وإسرائيل أمس الاثنين إنه لا يزال متفائلاً بإحراز تقدم نحو اتفاق ويتطلع للعودة إلى المنطقة للتوصل إلى «ترتيب نهائي».

وأدلى هوكشتاين بهذه التصريحات بعد لقاء مع كبار القادة اللبنانيين في القصر الجمهوري، في الوقت الذي يضغط يكثف فيه الجهود للتوصل إلى اتفاق نادر بين الدولتين العدوتين من شأنه أن يسمح لهما بتطوير موارد الطاقة البحرية.

وقال هوكشتاين «ما زلت متفائلاً بأننا نستطيع إحراز تقدم مستمر كما فعلنا على مدى الأسابيع العديدة الماضية وأتطلع إلى التمكن من العودة إلى المنطقة لإجراء الترتيب النهائي».

ولم يصدر تعليق بعد من المسؤولين اللبنانيين. ورفع رئيس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي إبهامه لأعلى عند خروجه من الاجتماع الذي ضم الرئيس ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

وكثفت الولايات المتحدة في 2020 جهودها طويلة الأمد للتوسط في اتفاق بين إسرائيل ولبنان عبر محادثات غير مباشرة.

وتصاعدت التوترات بشأن هذه القضية في يونيو عندما وصلت سفينة إلى منطقة يعتبرها لبنان جزءاً من المنطقة المتنازع عليها لبدء تطوير حقل لإسرائيل.

مانيلا لا تنوي الانضمام إلى الجنائية الدولية

الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور

«وكالات» : أكد الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور أمس الاثنين بأن بلاده لا تنوي الانضمام مجدداً إلى المحكمة الجنائية الدولية، في وقت يسعى المدعي العام للمحكمة لاستئناف التحقيق في حرب الرئيس السابق رودريغو دوتيرتي الدامية على المخدرات.

وانسحبت الفيليبين في عهد دوتيرتي (الذي غادر السلطة في ٣٠ يونيو) من المحكمة عام ٢٠١٩ بعدما أطلقت تحقيقاً أولياً في حملة الرئيس السابق الأمنية لمكافحة المخدرات والتي قتل فيها الآلاف.

وأعطى قضاة المحكمة الضوء الأخضر لإجراء تحقيق كامل في حملة مكافحة المخدرات في سبتمبر الماضي، مشيرين إلى أنها كانت أشبه بهجوم غير شرعي وممنهج على المدنيين.

وعلّقت المحكمة التحقيق بعد شهرين بعدما أفادت مانيلا بأنها تتولى بنفسها التحقيق في الجرائم المحتملة.

لكن المدعي العام للجنائية الدولية كريم خان قال في يونيو إن طلب مانيلا تعليق التحقيق لم يكن مبرراً ودعا إلى إعادة إطلاقه «في أسرع وقت ممكن».

وأكد ماركوس الذي أيّد حرب دوتيرتي على المخدرات في وقت سابق بأنه لن يتعاون مع الجنائية الدولية.

وذهب أبعد من ذلك الاثنين قائلاً للصحافيين «لا نية لدى الفيليبين للانضمام مجدداً إلى المحكمة الجنائية الدولية».

انتُخب ماركوس جونيور، نجل دكتاتور سابق، رئيساً بعدما حقق فوزاً انتخابياً ساحقاً في مايو بمساعدة تحالف قادته سارة، ابنة دوتيرتي، التي فازت بمنصب نائبة الرئيس.

ورفض دوتيرتي عندما كان رئيساً التعاون مع المحكمة معتبراً أنها لا تملك الاختصاص القضائي للنظر في القضية، وهو أمر رفضته المحكمة الفيليبينية العليا.

وتحت ضغط مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، نظرت الحكومة في مئات القضايا المرتبطة بعمليات مكافحة المخدرات التي أدت إلى سقوط قتلى.

وتم توجيه اتهامات في حفنة من القضايا. وأدين ثلاثة عناصر شرطة بتهمة قتل مشتبه بتجارة المخدرات.

ودعت المحكمة الجنائية الدولية الفيليبين إلى «تقديم ملاحظات» على طلب خان استئناف التحقيق، وفق ما أفاد مكتب الاتصالات الرئاسي.

وما زال أمام مانيلا حتى الثامن من سبتمبر للرد.

وقال ماركوس جونيور الاثنين إن اجتماعاً عقد مؤخراً مع فريقه القانوني الذي يضم هاري روكي، الناطق السابق باسم دوتيرتي، ناقش مسألة إن كانت الحكومة سترد.

وأفاد ماركوس جونيور على هامش مناسبة للترويج لجرعات معززة من اللقاح المضاد لكوفيد «ما نقوله هو أن تحقيقنا هنا ما زال جارياً، فلماذا يتعين أن يكون هناك تحقيق» من المحكمة الجنائية الدولية؟.

وتابع «هناك احتمال بأن لا نرد إطلاقاً إذ أننا لا نخضع لسلطتهم».

حملت «طالبان» مسؤولية عن اشتباك حدودي

طهران : لا نخطط لإنتاج قنبلة ذرية

«وكالات» : نقلت وكالة فارس شبه الرسمية للأنباء عن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي قوله، اليوم الإثنين، إن إيران لديها القدرة التقنية على إنتاج قنبلة ذرية لكنها لا تنوي القيام بذلك.

وأكد إسلامي بذلك تصريحات سابقة أدلى بها كمال خرازي، المستشار الكبير للزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي، في يوليو.

وتعد تصريحات خرازي بمثابة إشارة نادرة إلى أن الجمهورية الإسلامية قد تكون مهتمة بامتلاك أسلحة نووية، وهو أمر تنكره منذ فترة طويلة.

وقال إسلامي «كما ذكر السيد خرازي، إيران لديها القدرة التقنية على إنتاج قنبلة ذرية، لكن مثل هذا البرنامج غير مطروح على جدول الأعمال».

وتخصب إيران بالفعل اليورانيوم حتى درجة نقاء 60 في المئة وهي أعلى بكثير من سقف 3.67 في المئة المحدد بموجب اتفاق طهران النووي المبرم عام 2015 مع القوى العالمية.

رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي

ويتطلب صنع قنبلة نووية توفر يورانيوم مخصب بنسبة 90 في المئة.

وتخلى الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في عام 2018 عن الاتفاق النووي والذي ينص على أن تكبح طهران عمليات التخصيب النووي في مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها.

وقال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين أمس الأحد إن إيران استجابت لاقتراح جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، الذي يرمي إلى إنقاذ الاتفاق النووي وتسعى لاختتام سريع للمفاوضات. فيما قال بوريل إنه اقترح مسودة نص جديد لإعادة إحياء الاتفاق.

من ناحية أخرى أعلن «مصدر محلي مسؤول»، عن توقف الاشتباكات التي اندلعت ظهر الأحد في حدود هيرمند بمحافظة سيستان وبلوجستان – جنوب شرق إيران بين قوات حرس الحدود الإيراني وعناصر بجماعة طالبان.

وأوضح المصدر أن اعتداء من جانب طالبان على الحدود الإيرانية أدى الى هذه المواجهات.

كان حاكم مدينة هريمند «ميثم برازندة» أعلن عن وقوع اشتباكات مسلحة ظهر اليوم الأحد ، بين قوات حرس الحدود الإيراني وعناصر بجماعة طالبان.

وأوضح «برازندة» في تصريح لوكالة أنباس الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنّا)، أن الاشتباكات بين حرس الحدود الإيراني مع عناصر طالبان، حدثت في منطقة «شغالك» الحدودية بمدينة هيرمند.

ووفقاً لمتابعات «ارنا»، لم تسجل المواجهات المسلحة بين حرس الحدود الإيراني وعناصر بحركة طالبان، أي خسائر بين القوات الإيرانية.

ولم يصدر أي تعليق من جانب طالبان .

قتلى برصاص وحدة تابعة للأمم المتحدة بالكونغو

«وكالات» : قالت قوة حفظ السلام التابعة للأمم لمتحدة في الكونغو الأحد إن جنوداً من وحدة التدخل التابعة للقوة كانوا عائدين من إجازة فتحوا النار على نقطة حدودية لأسباب غير معروفة مما أدى إلى سقوط عدد غير محدد من القتلى.

وقالت بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في الكونغو «هذا الحادث الخطير أسفر عن خسائر في الأرواح وسقوط مصابين بجروح خطيرة».

وتشهد الكونغو احتجاجات على على مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وقتل 4 محتجين قبل أيام عندما أطلقت قوات طلقات تحذيرية أصابت كابلا كهربائيا فسقط عليهم.

وقتل ثلاثة من قوات حفظ السلام وما لا يقل عن 12 مدنياً يوم الثلاثاء في احتجاجات على المهمة التي تعمل في شرق الكونغو ويتهمها متظاهرون بالتقاعس عن حمايتهم من عنف الميليشيات.

قوات حفظ السلام الأممية في الكونغو